

مسألة
في النهي عن بعض
بدع المتصوفة

لكمال الدين أبي المعالي
محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري الشافعي
ابن الزمكاني
(٦٦٦-٧٢٧هـ)

تحقيق

عبد الله بن علي السلیمان آل غیهب

وسئل عن أقوامٍ يقولون أقوالاً مختلفةً، ويزعمون أن من خالف قولهم فقد خرج عن رِبقة الإسلام، وأنه من جملة الأنعام، فمِمَّا^(١) يقولون: إِنَّ مشايخهم يكون لهم يوم القيامة لواءٌ، وإِنَّهم يكونون تحته، وإِنَّ مشايخهم يضربون الإنسان ويقتلونه بخاطرهم، وإِنَّ^(٢) الشَّخص إذا لم يقصَّ له شيخه شعراتٍ بجهته يكون مثله يوم القيامة كمثل الشاة التائهة بين الأغنام، وإِنَّ السَّماع والرَّقص عندهم عبادةٌ، وإِنَّ النَّبيَّ^(٣) ﷺ رقص مع أهل الصُّفَّة، وإِنَّ المرأة إذا حاضت يكون الأكل والشرب من يدها حرام^(٤)، وإِنَّ الزَّكاة لا تُصرف إلَّا^(٥) إلى مشايخهم وإن كانوا أغنياء، وإِنَّ رؤية الباري ﷻ في الدُّنيا جائزةٌ ممكنةٌ.

فهل لما يقوله هؤلاء حقيقةٌ من الكتاب العزيز أو السُّنة^(٦) النَّبويَّة؟ وإذا أنكر عليهم منكرٌ هذا القول الذي يقولونه والبدع التي يرتكبونها؛ هل يُثاب على ذلك أم لا؟ وهل يجب على من ولَّاه الله ﷻ شيئاً من أمور المسلمين من النَّوَاب بالثغور المحروسة والقضاة والولاة - وفقهم الله لما يحبه ويرضاه - مساعدةٌ من أنكر عليهم بكلِّ طريقٍ، وردعٌ من يقول شيئاً مما ذُكر أعلاه، هل يجب عليه ذلك ويُثاب عليه أم لا؟

(١) في (ظ): «فمنها».

(٢) في (أ): «فإن».

(٣) قوله: «وإن النبي» في (أ): «والنبي».

(٤) كذا في الأصلين (أ، ظ)، وفي (ظ) حاول أحدهم إصلاحها إلى: «حراماً».

(٥) قوله: «لا تصرف إلَّا» في (أ): «تصرف».

(٦) قوله: «أو السنة» في (أ): «والسنة».

أَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

لم يثبت أَنَّ لأحدٍ لواءَ يومِ القيامةِ؛ إلا لمحمدٍ رسولِ اللهِ ﷺ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يومَ القيامةِ ومعه لواءُ الحمدِ تحتهِ آدمٌ ومن دونه ^(١).

فَإِنْ كَانَ هَؤُلَاءُ لَهُمْ أَلْوِيَّةٌ لَيْسُوا ^(٢) تَحْتَ لَوَاءِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَقَدْ خَرَجُوا عَنْ ^(٣) هَذَا الْحَدِيثِ وَتَبِعِيَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ تَبَاعِهِ ﷺ فَهُمْ تَحْتَ لَوَائِهِ، وَكَفَاهُمْ ذَلِكَ شَرْفًا وَفَخْرًا إِذَا سَاوُوا الْأَنْبِيَاءَ فِي دُخُولِهِمْ تَحْتَ لَوَاءِ الْحَمْدِ الَّذِي بِيَدِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

□ **وَأَمَّا قَوْلُهُمْ:** (الشَّخْصُ يَضْرِبُ الْإِنْسَانَ بِخَاطِرِهِ فَيَقْتُلُهُ)؛ فَهَذَا إِنْ ذَكَرُوهُ عَلَى وَجْهِ فَلَا بَأْسَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ» ^(٤)، وَإِذَا كَانَ مِنْ يُوْذِي الْوَلِيِّ يُحَارِبُ اللَّهَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٥٤٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَرَوَى عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ:

أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٣٥). وَقَالَ: (حَدِيثٌ حَسَنٌ).

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٧٤٩٣)، وَابْنُ حِبَّانَ (٦٤٧٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣٥١ / ١٤).

(٢) فِي (أ): «لَيْسَتْ». (٣) فِي (ظ): «مِنْ».

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٤ / ١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ =

فقد هلك، فإنَّه لا يقوم أحدٌ لحرب^(١) الله، وقد وُجد كثيرٌ من النَّاسِ أذوا الأولياء^(٢) فهلكوا، لكن لا يقولوا^(٣) إنَّ الولي يتصرَّف^(٤) بأمره واختياره؛ بل الله ﷻ أهلك ذلك الشَّخص، ثم هذا لا يكون إلا إذا كان ذلك الذي وقعت به العقوبة مستحقًّا لها عند الله، حيث يعذِّبه أو يهلكه بسبب وليِّه.

فأما ما يعرض من هلاك الشَّخص ويكون بينه وبين آخر عداوةً أو مضاربةً^(٥) بغير استحقاق هلاكٍ من^(٦) تلك الجهة ولا عقوبة؛ فهو اتِّفاقٌ حصل من القَدَرِ في ذلك الوقت، فما كلُّ من هلك عند غضبٍ آخر يكون بسببه، وكم من مدَّعٍ يتبهرج^(٧) بدعواه فيُظهر الحقَّ زيفه^(٨)، تعرض أحواله على كتاب الله وسنة رسوله وشرعية الإسلام التي هي الصِّراط المستقيم، الذي من سلكه نجا، ومن زاغ عنه هلك، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾^(٩).

= (٦٥٠٢) عنه بلفظ: «مَنْ عَادَى...».

- | | |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) في (أ): «بحرب». | (٢) في (أ): «أولياء». |
| (٣) في (أ): «يقول». | (٤) في (أ): «تصرف». |
| (٥) في (ظ): «مضاربة». | (٦) ليست في (أ). |
| (٧) في (ظ): «يبهرج». | (٨) في (أ): «دينه». |
| (٩) الأنعام: (١٥٣). | |

□ وأما قصُّ الشَّيخِ شعراتِ المُريدِ وأخذُ العهدِ^(١) عليه أن يكون تبعًا له ومنسوبًا إليه؛ فأمرٌ مبتدعٌ لم يقضِ^(٢) به كتابٌ ولا سنةٌ، والمشروع: الحلقُ أو التقصيرُ^(٣) في الحجِّ، فأما التَّوبَةُ أو الإرادةُ؛ فلم يُشرعْ حلقٌ ولا قصٌّ، وإنما هذه عوائدٌ وبدعٌ جُمعت عليها طوائفٌ هربوا من تبعيَّة الكتاب والسُّنَّة والسلوك على سبيل الرِّسول ﷺ، فاتخذوا هذه العوائد والشُّعار، وجمعوا عليهم الأهواء بذلك، والخيرُ كُلُّه في كتاب الله وسنَّة رسوله.

□ وأما قولهم: (إن من لم يقصَّ شيخه شعراتٍ بجبهته يكون كالشاة التائهة بين الأغنام)؛ فليت شعري؛ أيقولون إنَّه يخرج بذلك عن تبعيَّة محمدٍ ﷺ إذا كان مسلمًا؟! إن قالوا ذلك فقد مرقوا من الدِّين، وإن قالوا: بل هو على تبعيَّة الرِّسول ﷺ كفاه ذلك الشُّعار وتلك السِّمة التي ائتمَّ بها، فعُرف من^(٤) بين الخلائق يوم القيامة بأنَّه^(٥) من أمة هذا النَّبيِّ ﷺ العظيم الذين هم^(٦) خير أمة أخرجت للناس، الذين هم الوسط

(١) في (أ): «العهد».

(٢) أصلحت في (أ) إلى: «يأت».

(٣) قوله: «أو التقصير» في (أ): «والتقصير».

(٤) ليست في (أ).

(٥) في (ظ): «فإنه».

(٦) قوله: «الذين هم» في (أ): «الذي هم»، وفي (ظ): «الذي هو»، ولعل الصواب ما أثبت.

الشُّهداء على النَّاس، الذين يأتون يوم القيامة غرًّا محجَّلين من آثار الوضوء^(١)، حتى إنَّ عُصاتهم إذا دخلوا النَّارَ بذنوبهم ليطهَّروا منها يُعرفون في النَّار بسيماهم وهو أثر السُّجود، قد حرَّم الله على النَّار أن تأكل أثر السُّجود^(٢)، فأين سيما مشايخهم في ذلك الوقت وقصَّهم شعرات الجبين^{(٣)؟}

□ **وأما قولهم:** (إنَّ السَّماع والرَّقص عبادة)؛ فهذا مكابرة في دين الإسلام، لم يقل أحدٌ من المسلمين إنَّ السَّماع والرَّقص عبادة، وقد أكمل الله تعالى الدِّين في حياة نبيِّه ﷺ، ولم يجعل في عبادته^(٤) رقصًا ولا سماعًا، وهذا القول خارقٌ لإجماع الأُمَّة.

وفي السَّماع ما أجمعت^(٥) الأُمَّة على تحريمه، وفيه نوعٌ بين الأُمَّة^(٦) خلافٌ في تحريمه، والقائلون بالتَّحريم أكثر، والقائلون بالتَّحليل يحلُّونه بشروطٍ، مع أنَّ تعاطيه خلافٌ الأوَّلى^(٧)، والانهماك عليه يُسقط العدالة.

(١) أخرجه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة.

(٣) في (ظ): «الجبهتين».

(٤) في (ظ): «عبادته».

(٥) في (ظ): «اجتمعت».

(٦) قوله: «بين الأُمَّة» في (ظ): «للأُمَّة».

(٧) في (ظ): «لأوَّلى».

❑ وأما الرِّقْصُ؛ فلا أصل له، ومتعاطيه حارمٌ لمروءته، والمُدمِن عليه مردود الشَّهادة، **وقولهم:** (إن النبي ﷺ رقص مع أهل الصُّفَّة) افتراءٌ على الله ورسوله قد نَزَّهَ الله نبيَّه من ذلك، وكفى بقائل هذا القول أنه داخلٌ في قول النبي ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١)، وإن استحلَّ هذا الكذب على رسول الله ﷺ فقد كفر، وإن كان جاهلاً علِّم، فإن أصرَّ بعد التعليم أدَّب وزُجر؛ وهذا قول من لم يعرف نبيَّه ﷺ ولا قَدْرَه قَدْرَه^(٢)، قال النبي ﷺ: «لَسْتُ مِنْ دَدٍ وَلَا دَدٌ»^(٣) مَنِيَّ^(٤)، يعني به اللعب واللَّهو.

❑ **وقولهم:** (إنَّ المرأة إذا حاضت يكون الأكل والشُّرب من يدها^(٥) حرام^(٦))؛ شعبةٌ يهوديةٌ؛ فإن هذا من قول اليهود، وقد بيَّن النبي ﷺ أن هذا الإصرَ رُفِعَ عن هذه الأُمَّة^(٨)، وقال لعائشة رضي الله عنها: «إِنَّ حَيْضَتَكَ

(١) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (١١٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) ليست في (أ).

(٣) قوله: «دَدٌ وَلَا دَدٌ» في (ظ): «لَدَدٌ وَلَا لَدَدٌ».

(٤) أخرجه البزار (٢٢٣١)، والطبراني في «الكبير» (٣٤٣/١٩)، والبيهقي في «الكبير» (٢١٠٠٦) من حديث أنس بن مالك.

(٥) قوله: «الشُّرب من يدها» في (ظ): «من يدها والشُّرب».

(٦) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ (أ، ظ).

(٧) قوله: «وَقَدْ بَيَّنَّ» فِي (أ): «وَبَيَّنَّ».

(٨) أخرجه مسلم (٣٠٢) من حديث عائشة بلفظ: أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يَأْكُلُوها، وَلَمْ يَجَامِعُوهُنَّ فِي الْبَيْتِ فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ؛ =

لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»^(١)، وكان يأكل مع نسائه ويشرب^(٢) وهنَّ في المحيض ويضاجعهنَّ^(٣)، لكن جماع الحائض محرَّم^(٤) حتى تغتسل بعد الطُّهر.

□ **وقولهم:** (إِنَّ الزَّكَاةَ لَا تُصْرَفُ إِلَّا إِلَى مَشَايخِهِمْ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ)؛ كَذَبٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^(٥)، وقال رسول الله ﷺ: «وَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ^(٦) عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ»^(٧)، وقال: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ، وَلَا لِذِي مَرَّةٍ سَوِيٍّ»^(٨)؛ فقول هؤلاء مصادمٌ لكتاب الله ولقول رسول الله ﷺ.

= فأنزل الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ إلى آخر الآية، فقال رسول الله ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» فبلغ ذلك اليهود؛ فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه.

- (١) أخرجه مسلم (٢٩٨) من حديث عائشة.
- (٢) أخرجه مسلم (٣٠٠) من حديث عائشة.
- (٣) أخرجه البخاري (٢٩٨)، ومسلم (٢٩٦) من حديث أم سلمة. وأخرجه مسلم (٢٩٥) من حديث ميمونة.
- (٤) في (ظ): «يحرم».
- (٥) التوبة: (٦٠).
- (٦) قوله: «الله فرض» ليس في (ظ).
- (٧) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩) من حديث معاذ بن جبل.
- (٨) أخرجه أبو داود (١٦٣٤)، والترمذي (٦٥٧) من حديث عبد الله بن عمرو.

□ **وأما قولهم:** (إنَّ رؤية الله جائزة في الدنيا)؛ فإنَّ أرادوا أنَّ العقل لا يُحيل ذلك فصحيحُ رؤية الله ممكنة في الدنيا، والصَّحيح من قولي أهل السُّنَّة أنَّ النَّبيَّ ﷺ رأى الله في إسرائه، ولم يحصل ^(١) ذلك لأحدٍ غيره، وثبت المنع من ذلك لغيره شرعاً، قال النبي ﷺ: «واعلموا أنَّكم لَن تَرَوْا رَبَّكُمْ فِي حَيَاتِكُم الدُّنْيَا» ^(٢)، فلا يُرى في الدنيا، ومن زعم أنَّه رأى الله في الدنيا يقظةً بعينه فقد كذب على الله، وإن كان من أهل الصَّدق ^(٣) والصَّحة فقد يخيَّل له خيالٌ، أو رأى شيئاً فلبَّس ^(٤) عليه.

وأما في الآخرة فإنَّ المؤمنين يرون الله ﷻ بأبصارهم، لا يضامون ^(٥) في رؤيته، كما يُرى القمر ليلة البدر، ثبت بذلك الأحاديث الصحيحة ^(٦)، ودل عليه ^(٧) القرآن العظيم ^(٨).

(١) في (ظ): «يجعل».

(٢) لم أفق عليه بهذا اللفظ، ووري بلفظ: «فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَن تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى تَمُوتُوا» أخرجه البزار (٢٦٨١) من حديث عبادة بن الصامت.

(٣) في (أ): «الصدقة»، ولم تظهر في (ظ) حيث وقعت في الطرَّة ضمن لحق ذهب بعضه.

(٤) في (ظ): «تلبس».

(٥) في (ظ): «يضاهون».

(٦) تواترت أحاديث الرؤية عن عدد من الصحابة؛ منهم:

جرير بن عبد الله: أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣).

وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري: أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢).

(٧) في (ظ): «على».

(٨) كقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ﴿٢٢﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

وبالجملة: هؤلاء المسؤول عنهم مبتدعون ضالّون، وقد يكفرون ببعض ذلك بطريق التّكبر^(١).

والمنكر عليهم مثابٌ مأجورٌ عند الله إذا قصد بإنكاره وجه الله، مصيبٌ في إنكاره.

ويجب على من علم حالهم أن يُنكر عليهم.

ويجب على ولاية أمور الإسلام وقضاتهم وعلمائهم وعامّة المسلمين إذا علموا حال هؤلاء أن ينكروه، ويأخذوا على أيديهم ويمنعوهم منه، ومن تقاعد عن ذلك أثم.

ويُثاب المنكر والسّاعي في إزالة هذه البدع وقمعها وردع أهلها، فكلُّ محدثة بدعة، وكلُّ محدثة ضلالة^(٢)، والله أعلم.



(١) في (ظ): «التكفير».

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٦)، والطبراني في «الكبير» (١٨ / ٢٤٨) من حديث العرباض بن سارية.